فخامة الرئيس نيكولا ساركوزي
رئيس الجمهورية الفرنسية
قصر الإليزيه

مع نسخة إلى: السيد\ كلود غيان، الأمين العام لرئاسة الجمهورية الفرنسية
وجان دافيد لوفيت، المستشار الدبلوماسي

الموضوع :رسالة مفتوحة

باريس، 6 كانون الأول/ديسمبر 2010

حضرة رئيس الجمهورية المحترم،

تستقبلون في غضون أيام قليلة نظيركم السوري، الرئيس بشار الأسد. وفي إطار المحادثات التي سوف تجرونها معه، تودّ منظمات حقوق الإنسان الموقعة على هذه الرسالة لفت انتباه سيادتكم إلى استمرار تدهور حالة حقوق الإنسان في سوريا.

تعرب كل من الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب ورابطة حقوق الإنسان والشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان ومنظمة هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية في فرنسا واللجنة الدولية للحقوقيين عن قلقها المستمر إزاء الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان و الحريات الأساسية التي يتمّ تسجيلها في سوريا. وتشعر منظماتنا بقلق خاص حيال القمع الذي يستهدف المجتمع المدني والاستمرار في اضطهاد المدافعين عن حقوق الإنسان وإحكام قبضة السلطات السورية على القضاء، ممّا يمنع أي احتمال لتعزيز سيادة القانون في سوريا.

في 23 حزيران/يونيو 2010، حكمت محكمة الجنايات بدمشق على السيد مهند الحسني، المحامي والمدافع عن حقوق الإنسان ورئيس المنظمة السورية لحقوق الإنسان "سواسية"، بالسجن لمدة ثلاث سنوات حيث أدين بجرم "إضعاف الشعور القومي"، و"نقل الأنباء الكاذبة التي من شأنها وهن نفسية الأمة". وقد تمّ رفض نقض الحكم في 29تشرين الأول/أكتوبر. مؤخراً، وبعد مرور بضعة أيام على تلقّيه جائزة مارتن إينالز لعمله في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، تعرّض السيد الحسني للاعتداء والضرب داخل زنزانته. وفي 26 تشرين الثاني/نوفمبر، منح مؤتمر نقابة محامي باريس

ميدالية الدفاع عن حقوق الإنسان إلى السيد الحسني، في حين أن نقابة المحامين في أمستردام كانت قد منحته، قبل بضعة أسابيع، جائزة عميد المحامين للعام 2010.

أمّا السيد هيثم المالح، وهو بدوره محام وناشط معروف في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، فقد ألقي القبض عليه في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2009، قبل بضعة أيام فقط من الموعد المقرر لتوقيع اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وسوريا. وفي 4 تموز/يوليو 2010، حكمت عليه المحكمة العسكرية الثانية بدمشق بالسجن لمدة ثلاث سنوات، بتهمة "نشر وإذاعة معلومات كاذبة من شأنها إضعاف الشعور القومي". وقد تمّ رفض نقض الحكم في 19 تشرين الأول/أكتوبر. كما منع السيد المالح، البالغ من العمر 80 عاماً والذي يعاني من مشاكل صحية مختلفة، من الحصول على الرعاية الطبية المناسبة، بما في ذلك الحصول على الأدوية الخاصة التي يستلزمها وضعه الصحي.

تُستخدم مواد قانون العقوبات السوري التي تستند إليها أحكام إدانة كلّ من السيدين الحسني والمالح، فضلاً عن أحكام قوانين الطوارئ والقوانين الاستثنائية الأخرى المعمول بها في سوريا، بشكل منتظم من قبل السلطات القضائية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان. وكانت منظماتنا قد نددّت بشكل متكرر بعملية استغلال النظام القضائي السوري لأغراض سياسية من أجل إسكات صوت المجتمع المدني.

في 27 تموز/يوليو 2010، أدانت الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي، السيدة كاثرين أشتون، "بشدة الحكمين الصادرين بحق المحاميين السوريين هيثم المالح ومهند الحسني، على أساس التهم الموجهة ضدهما، بما يشكل انتهاكاً لحقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية." في 9 أيلول/سبتمبر الماضي، أعرب البرلمان الأوروبي "عن بالغ قلقه إزاء حالة السيد هيثم المالح"، و"حثّ [الحكومة السورية] على الإفراج فوراً عن جميع سجناء الرأي، بمن فيهم مهند الحسني وعلي العبد الله وأنور البني وكمال اللبواني. السيد علي العبد الله هو أحد أعضاء المجلس الوطني لإعلان دمشق وهو معتقل منذ كانون الأول/ديسمبر 2007، مع الإشارة إلى أن فرنسا، التي كانت تتولى آنذاك رئاسة الاتحاد الأوروبي، كانت قد أدانت الحكم الصادر بحقه؛ والسيد أنور البني هو آخر من تمّ اعتقالهم من الموقعين على إعلان بيروت-دمشق؛ و لا يزال الدكتور كمال اللبواني، مؤسس التجمع الليبرالي الديمقراطي، قيد الاحتجاز منذ العام 2005. كما لايزال السادة عبد الحفيظ عبد الرحمن، أحد أعضاء مجلس إدارة المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان، ومصطفى اسماعيل، وهو محام ناشط في مجال حقوق الإنسان، وحبيب صالح، الكاتب والمحلل السياسي، مسجونين بشكل تعسفي.

حضرة السيد الرئيس،لطالما قمتم ولا تزالون تقومون بدور حيوي في استئناف الحوار مع السلطات السورية، سواء على المستوى الثنائي أو على مستوى مبادرتكم من أجل الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط. يجب ألاّ يتمّ هذا اللقاء الجديد مع الرئيس الأسد، وهو مثال آخر على هذا الحوار مع السلطات السورية، على حساب المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من ممثلي المجتمع المدني الذين يعملون من أجل تعزيز وترسيخ مبادئ سيادة القانون وحقوق الإنسان في سوريا. إن منظماتنا تناشدكم مرة أخرى في هذه المناسبة "بالدفاع عن حقوق الإنسان أينما يتم تجاهلها أو تهديدها"، كما سبق وتعهّدتم بذلك في خطابكم الافتتاحي.

كما تدعوكم منظماتنا بشكل خاص إلى التدخل لدى الرئيس بشار الأسد للإفراج عن السادة مهند الحسني وهيثم المالح وعلي العبد الله وأنور البني وسائر المدافعين الآخرين عن حقوق الإنسان في سوريا المحتجزين أو المعتقلين تعسفاً.

إن تدخلكم في هذا الصدد يبدو لنا أكثر أهمية خاصة وأن هذه الزيارة، وفقاً لمعلوماتنا، ستتم في 9 كانون الأول/ديسمبر، وهو اليوم الدولي للمدافعين عن حقوق الإنسان، وسيكون من المؤسف ألاّ يتم التطرّق إلى حالة المدافعين عن حقوق الإنسان في هذا البلد مع نظيركم.

تقبلوا منا، فخامة الرئيس، فائق الاحترام والتقدير، ونحن كلنا ثقة من أنكم ستولون مطلبنا هذا العناية والاهتمام اللازمين.

سهير بلحسن، رئيسة، الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان

جنفييف غاريغوس، رئيسة منظمة العفو الدولية في فرنسا
إيريك سوتاس، أمين عام، المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب
جان بيار دوبوا، رئيس رابطة حقوق الإنسان
كامل الجندوبي، رئيس، الشبكة الأوروبية – المتوسطية لحقوق الإنسان
جان ماري فاردو، المدير ا لمنظمة هيومن رايتس ووتش في فرنسا
سعيد بنعربية، المستشار القانوني للجنة الدولية للحقوقيين